

شرح قانون العقوبات

القسم العام وفق أحدث التعديلات



الدكتور
فتحي توفيق الفاعوري

الأستاذ المساعد في القانون الجنائي
كلية الحقوق جامعة البترا



شرح قانون العقوبات

القسم العام وفق أحدث التعديلات

الدكتور

فتحي توفيق الفاعوري

الاستاذ المساعد في القانون الجنائي
كلية الحقوق / جامعة البترا
عميد شؤون الطلبة / جامعة البترا
عميد متقاعد من جهاز الامن العام
محامي مزاوول / نقابة المحامين الاردنيين



الطبعة الأولى

2021

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (4619 / 11 / 2020)

الفاعوري، فتحي توفيق

شرح قانون العقوبات القسم العام وفق احدث التعديلات/ فتحي توفيق الفاعوري.

– عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2020.

(354 ص)

ر.إ. : (4619 / 11 / 2020)

الواصفات: / العقوبات // القانون الجنائي // الأردن/

* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

رقم التصنيف العشري / ديوي : 345.56507

(ردمك) 9 - 978-9957-91-786 ISBN

جميع الحقوق محفوظة للناسر



دار وائل للنشر والتوزيع

دار وائل للنشر عمان - الأردن - الجببة - شارع الجمعية العلمية الملكية
مقابل الباب الشمالي للجامعة الأردنية

E-Mail : sales@darwael.com – wael@darwael.com

TEL +962 6 533583 7

FAX: +962 6 5331661

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه أو ترجمته بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناسر.

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	11
القسم الأول	
فصل تمهيدي	
ماهية وتطبيق قانون العقوبات	13
المبحث الأول : ماهية قانون العقوبات	13
المبحث الثاني : تطبيق قانون العقوبات	29
المطلب الأول: تطبيق النص الجزائي من حيث الزمان	29
الفرع الأول: قاعدة عدم رجعية احكام قانون العقوبات	30
الفرع الثاني: الاستثناء على قاعدة عدم رجعية احكام قانون العقوبات	33
المطلب الثاني: تطبيق النص الجزائي من حيث المكان	45
الفرع الأول: القاعدة الأصلية مبدأ الصلاحية الإقليمية	46
الفرع الثاني: القاعدة الاستثنائية: امتداد أحكام قانون العقوبات الأردني خارج إقليم الدولة	55
الباب الأول	
ركن الجريمة القانوني	
الفصل الأول	
ماهية الركن القانوني للجريمة	75
المبحث الأول : مضمون المبدأ	76
المبحث الثاني : نتائج مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات	82
الفصل الثاني	
تطبيق الركن القانوني	89
المبحث الأول : تكييف الفعل	90
المطلب الأول: القواعد التي يخضع لها التكييف	90
المطلب الثاني: موانع التكييف	102

الموضوع	الصفحة
الفرع الأول: أسباب التبرير	103
الفرع الثاني: العفو العام	152
المبحث الثاني : تكليف الجرائم	158
المطلب الأول: تصنيف الجرائم على أساس جسامتها	159
الفرع الأول: صعوبة تطبيق تقسيم الجرائم حسب جسامتها	161
الفرع الثاني: أهمية تقسيم الجرائم إلى جنايات وجنح ومخالفات	165
المطلب الثاني: تصنيف الجرائم على أساس طبيعة الحق المعتدى عليه	172
الباب الثاني	
الركن المادي	
الفصل الأول	
صور تحقق السلوك الجرمي	
المبحث الأول : تقسيم الجرائم حسب السلوك الجرمي	177
المطلب الأول: جرائم الارتكاب وجرائم الامتناع	178
الفرع الأول: جرائم الارتكاب	178
الفرع الثاني: جرائم الامتناع	180
المطلب الثاني: الجرائم الوقتية والجرائم المستمرة	183
الفرع الأول: تصنيف الجرائم إلى وقتية ومستمرة	183
الفرع الثاني: أهمية التفرقة بين الجرائم الوقتية والجرائم المستمرة	188
المطلب الثالث: الجرائم البسيطة والجرائم المركبة وجرائم الاعتياد	191
الفرع الثاني: أهمية التفرقة بين الجرائم البسيطة والجرائم المركبة وجرائم الاعتياد	193
المبحث الثاني : المساهمة في الجريمة (نظرية الاشتراك الجرمية)	196
المطلب الأول: المساهمة المادية	200
الفرع الأول: المساهمة الأصلية	200
الفرع الثاني: الأهمية التبعية (المتدخل)	207
المطلب الثاني: المساهمة المعنوية (المحرض)	214

الموضوع	الصفحة
الفرع الأول: مفهوم التحريض	215
الفرع الثاني: مسئولية المحرض	217
الفصل الثاني	
ضرورة وجود نتيجة جريمة	219
المبحث الأول : تقسيم الجرائم حسب النتيجة الجرمية	220
الفرع الأول: تقسيم الجرائم إلى جرائم مادية وجرائم شكلية	220
الفرع الثاني: تقسيم الجرائم الى جرائم ضرر وجرائم خطر	222
المبحث الثاني : الشروع	224
الفرع الأول: أشكال الشروع	226
الفرع الثاني: المعاقبة على الشروع	245
الفصل الثالث	
العلاقة السببية	251
المبحث الأول : معيار علاقة السببية	252
المطلب الأول: نظرية تعادل الأسباب	253
المطلب الثاني: نظريات الأسباب المتفاوتة	255
المبحث الثاني : موقف المشرع الجزائي الأردني	259
الباب الثالث	
الركن المعنوي	261
الفصل الأول	
القصد الجرمي	262
المبحث الأول : اتجاه الإرادة نحو ارتكاب الجريمة	264
الفرع الأول: إرادة الفعل	264
الفرع الثاني: إرادة النتيجة	265
الفرع الثالث: توقع علاقة السببية	271
المبحث الثاني : العلم	272
الفرع الأول: الجهل بالقانون والغلط فيه	272

الموضوع	الصفحة
الفرع الثاني: الجهل بالوقائع والغلط فيها	273
الفرع الثالث: الخطأ غير العمدى	275
المبحث الأول : صور الخطأ	277
الفرع الأول: الإهمال	277
الفرع الثاني: قلة الاحتراز	277
الفرع الثالث: عدم مراعاة القوانين والأنظمة	278
المبحث الثاني : العلاقة النفسية بين إرادة الفاعل والنتيجة الجرمية	280
المبحث الثالث : معيار الخطأ	282
الفرع الأول: النظرية الشخصية	282
الفرع الثاني: النظرية الموضوعية	283
القسم الثاني	
العقوبة	
فصل تمهيدى	
تحديد جوهر العقوبة واختلافها عن التدابير والجزاءات الأخرى	285
الباب الأول	
النظرية العامة للعقوبة	
293	
الفصل الأول	
تعريف العقوبة وتحديد خصائصها والغرض منها	
293	المبحث الأول : تعريف العقوبة
294	الفرع الأول: جوهر العقوبة
298	الفرع الثاني: خصائص العقوبة
299	المبحث الثاني : أغراض العقوبة
299	الفرع الأول: تحقيق العدالة
299	الفرع الثاني: تحقيق الردع

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني	
تقسيم العقوبات وتحديد أنواعها	300
المبحث الأول : تقسيم العقوبات	300
المطلب الأول: تقسيم العقوبات حسب جسامتها	300
المطلب الثاني: تقسيم العقوبات حسب مدتها	301
المطلب الثالث: تقسيم العقوبات حسب محلها	302
المبحث الثاني : أنواع العقوبات	304
المطلب الأول: العقوبات الأصلية	306
الفرع الأول: عقوبة الإعدام	307
الفرع الثاني: العقوبات الماسة بالحرية	310
الفرع الثالث: العقوبات المالية	314
المطلب الثاني: العقوبات الفرعية	318
المطلب الثالث: العقوبات الإضافية	319
الفصل الثالث	
فرض العقوبة وانقضاءها	325
المبحث الأول : فرض العقوبة	325
المطلب الأول: تخفيف العقاب	327
الفرع الأول: الأعذار	328
الفرع الثاني: الأسباب التقديرية المخففة	331
المطلب الثاني: أسباب تشديد العقوبة	333
المبحث الثاني : انقضاء العقوبة	338
المطلب الأول: وفاة المحكوم عليه	339
المطلب الثاني: التقادم	340
المطلب الثالث: العفو الخاص	345

الباب الثاني**التدابير الاحترازية**

347	
348	الفرع الأول: التدابير الاحترازية المانعة للحرية
349	الفرع الثاني: الكفالة الاحتياطية
350	الفرع الثالث: أقفال المحل
351	الفرع الرابع: وقف هيئة معنوية عن العمل أو حلها
353	قائمة المراجع

تقديم

كما هو معروف ان الانسان كائن اجتماعي لا يستطيع العيش بدون اقرانه وهذا العيش قد يولد البغضاء والعداوة بين الاقتران اي بين أفراد المجتمع بدءا من العائلة او القبيلة وانتهاء بالمجتمع بشكل عام وعادة ما يكون هناك قواعد بين هذه التكوينات تعرف بقواعد السلوك والأخلاق الملزمة للأفراد ومتى خالف الفرد قانون الجماعة التي ينتمي إليها فإنه استحق العقاب على هذا السلوك وهذا السلوك قد يكون سلوكاً إيجابياً او سلبياً يخرج فيه الفرد عن القانون والأخلاق والقيم المتعارف عليها في المجتمع وقد يجلب هذا السلوك الضرر للآخرين ويخل في توازن العمليات الاجتماعية مما يؤدي إلى إضراب البناء الاجتماعي برمته وهنا يستوجب على الدولة تطبيق القانون الجنائي الذي يبين الأفعال سواء كانت سلبية او إيجابية والعقوبة عليها وهذا يعني تطبيق العقوبة المقررة قانوناً على مرتكب الجريمة لرد الاعتبار لضحايا الجريمة وتحقيق أهداف العقوبة الممثلة في الردع العام والردع الخاص وذلك بهدف الحفاظ على الأمن والنظام ونشر العدالة في المجتمع.

وقانون العقوبات يبين الأفعال سواء كانت سلبية او إيجابية التي يعاقب عليها القانون وقد جاء قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960 وتعديلاته التي أجريت عليه والتي كان آخرها عام 2017 وقد تضمن هذا الكتاب أحدث التعديلات التي

جرت على قانون العقوبات الأردني والأحكام الحديثة التي صدرت عن محكمة التمييز الموقرة مع التعقيب على هذه الأحكام مما يحقق الفائدة للجميع بعون الله تعالى.

والله الموفق

الدكتور فتحي الفاعوري